في الديمقراطية والمجتمع المدني

جورج منصور
* وزير اقليم كردستان لشؤون المجتمع المدني

الديمقراطية مصطلح إغريقي قديم تطور مع تطور الحضارة الإنسانية واغتنى بالمنجزات التي حققتها البشرية عبر نضالها الطويل والمرير من أجل الحرية ومن أجل تحسين حياة الإنسان من خلال تحقيق المنجزات التقنية عبر الاكتشافات والاختراعات العلمية وتطور القوى المنتجة المادية منها والبشرية.

ويتكون هذا المصطلح. كما يرد في قاموس اللغة اللاتينية. من كلمتين جمعتا لتشكلا معاً ما يطلق عليه "حكم الشعب. فكلمة Demos تعني الناس وكلمة Cratia تعني الحكم، فتصبح Democrtia أي حكم الناس. وهم الشعب. وقد لعب الفلاسفة الغربيون دوراً أساسياً في إغناء مضامين هذا المصطلح بالمقارنة على ما كان عليه في زمن الإغريق. ومن يعود اليوم إلى هذا المصطلح مستنداً إلى لائحة حقوق الإنسان أو مجمل شرعة حقوق الإنسان سيجد أنه قد تشابك باتجاهات عدة منها حقوق سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية ورابعة بيئية وهلم جراً.. وحقوق الإنسان تستند إلى مفهومين أساسيين لا ينفصلان هما الحرية و الديمقراطية التي يفترض أن ينشأ عنها ويرتبط بهما مفهوم ثالث هو مفهوم العدالة الاجتماعية.

ومن الناحية السياسية تعني الديمقراطية في عصرنا الراهن من الناحية الفردية حرية الإنسان في اختيار كل ما يراه مناسباً في حياته شريطة أن لا يؤذي باستخدامها غيره أو على حساب حرية الآخرين. أي مد يدك حيث شئت شريطة أن لا تمس أنف غيرك. وهي تعني في مجال المجتمع والحكم. حكم الأكثرية. سواء أكانت الديمقراطية مباشرة أم تمثيلية . وأن هناك أقلية تمتلك الحرية في التعبير عن رأيها وانتقاد حكم الأكثرية وسياساتها من دون أن تتعرض لمخاطر الاضطهاد والسجن أو ما إلى ذلك بسبب فكرها أو مواقفها السياسية المعارضة. والديمقراطية تعني وجوداً ودولة ذات حكم ديمقراطي يحترم الإنسان كفرد ويحترم المجتمع وإرادته ويحافظ على حقوقه وحرياته ومصالحه وفق عقد اجتماعي يتجلى في دستور ديمقراطي وقوانين ديمقراطية تقر من قبل الأكثرية في المجتمع مع احترام رأي الاقلية وحقها في النضال من أجل تحسين الدستور أو القوانين . إذا ما استطاعت الحصول على أكثرية مناسبة تجيز لها تحقيق التغييرات المنشودة منها. والديمقراطية تعني التعددية الفكرية والسياسية والتداول الديمقراطي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وبعيداً عن العنف واستخدام القوة.

ولا شك في أن مصطلح الديمقراطية الحديث يجد تعبيره في لائحة حقوق الإنسان التي أقرت في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ من جانب الأمم المتحدة وكذلك في بقية الوثائق اللاحقة التي صدرت عن الأمم المتحدة والخاصة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمرأة والطفل وضد التعذيب والاعتقال الكيفي وحقوق الأقليات الدينية وحقوق القوميات وما إلى ذلك.

وحين نتحدث عن بلد تسوده الديمقراطية يعني أن هذا البلد يعمل وفق دستور ديمقراطي وقوانين ديمقراطية اقرها مجلس نيابي منتخب وقوانين أو تشريعات مقرة دستورياً وللإنسان فيه حقوق وواجبات وأبرز تلك الحقوق حماية الكرامة وعدم الإساءة إليها والحق في الحياة والعمل والتعبير والتنظيم والتظاهر والإضراب . إضافة إلى مساواته بين البشر بغض النظر عن العرق أو الأثنية أو القومية أو العشيرة أو الدين أو المذهب أو الجنس . فكلهم سواسية أمام القانون.

والديمقراطية من الناحية الاقتصادية تعني احترام الملكية الخاصة وفق القانون وحق الإنسان في العمل. رجلاً كان أو امرأة. وحقه في اختيار المهنة أو العمل الذي يراه مناسباً ورفض مصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة من دون وجه حق ...الخ.

والديمقراطية الحديثة هي التي تغتني باستمرار بمفاهيم جديدة مع تطور فكر الإنسان وثقافته واحتكاكه بالشعوب الأخرى وثقافتها وحضارتها. وحضارتنا تتطور بالاحتكاك مع الحضارات الأخرى وتتبادل معها الخبرات والمعارف.

وحين ننظر إلى تجارب الشعوب والدول في مختلف بقاع العالم سنجد أمامنا تجارب كثيرة. وهي تتراوح بين الاستبداد والديمقراطية. ولكن بأطياف مختلفة. وخير نظام هو الديمقراطية التي توفر الحياة الدستورية القائمة على سن قوانين تحافظ على حرية وكرامة وحياة الإنسان وتوفر له حقوق المواطنة كاملة غير منقوصة. سواء أكان رجلاً أم امرأة. ولا أعرف حتى الآن نظاماً ديمقراطياً نقياً ومتكاملاً . فأغلب النظم الديمقراطية القائمة لا تزال تحتاج إلى الكثير من التقدم على طريق الحريات الديمقراطية وعلى طريق العدالة الاجتماعية لتجمع بين مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولكن هذا لا يعني عدم وجود دول ديمقراطية قطعت شوطاً بعيداً في هذا المضمار. وخاصة دول الاتحاد الأوروبي. ومنها سويسرا والدول الاسكندنافية. وهناك دول أخرى قطعت شوطاً مهماً في مجال الديمقراطية السياسية مثل الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا.

أما المجتمع المدني فيفترض به أن يستند على الديمقراطية. إذ أنه وليدها الشرعي. وفي المجتمع المدني يفترض أن تنشأ مجموعة من السياسات التي تعبر عن جوهر النظام الديمقراطي . علماً بأن المجتمع المدني هو الآخر غير متكامل وفي سيرورة وصيرورة متقدمة باستمرار. وفي المجتمع المدني الديمقراطي يفترض أن تسود الحياة الدستورية والنيابية وحقوق الإنسان واحترام حقوق المرأة والاعتراف بمصالح وحقوق وواجبات الفرد والتداول الديمقراطي والسلمي للسلطة والتعددية الفكرية والسياسية واحترام الأديان والمذاهب والعبادة والفصل بين الدين والدولة.

وفي المجتمع المدني يجب أن تنشأ منظمات المجتمع المدني أي وجود أحزاب وتنظيمات سياسية متنوعة ومتعددة ووجود منظمات اجتماعية ونقابات مهنية وجمعيات تدافع عن مصالح أعضائها ومستقلة عن الحكومة وأجهزة الدولة وتمارس سياسات سلمية وديمقراطية بعيدة عن العنف وممارسة القوة أوشهر السلاح. والمجتمع المدني يعني بالضرورة ان هناك تطوراً اقتصادياً واجتماعياً ونظاماً تعليمياً وثقافياً يساعد على رفع مستوى وعي الفرد والجماعة إزاء مفاهيم المجتمع المدني . ومنها مفهوم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

والمجتمع المدني بحد ذاته يرفض مفاهيم العنصرية والشوفينية والتمييز العرقي أو الإثني أو القومي . ويرفض التمييز بين البشر على أي أساس كان . كما يرفض التمييز بين المرأة والرجل . فكلهم سواسية أمام الدولة والقانون. ومن هنا تنشأ أهمية رفض قيام أحزاب على أسس عرقية أو عنصرية أو شوفينية أو طائفية سياسية تميز بين الناس.

صحيح أن المجتمع المدني هو وليد الديمقراطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوعي الفردي للإنسان والمجتمع . هو حاملها . ولكنه لا يتضمن باستمرار كامل مضامينها أو يجد في سياساته وإجراءاته تلك القيم والمعايير العامة والشاملة التي تعبر عنها الديمقراطية والحرية . ولكنه قابل للتطور والاغتناء الحضاري باستمرار ما لم يصب بنكسة سياسية . كما حصل مثلاً بالنسبة للنظام الألماني حين كان في فترة جمهورية وايمر مجتمعاً مدنياً ديمقراطياً برلمانياً . ولكنه انقلب إلى دولة ونظام فاشيين حين وصل هتلر إلى السلطة في سنة ١٩٣٣, وهكذا الحال بالنسبة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى.

وما يجدر الاشارة اليه هو ان الديمقراطية نظام وضعي . والديانة سماوية. الدين لله والوطن للجميع. من هنا فإن النظام الديمقراطي يحترم كل الأديان وكل المذاهب وكل الاتجاهات الفكرية غير الفاشية وغير العنصرية وغير التمييزية بين البشر. ولكنه لا يرى ضرورة تدخل الدين بشؤون نظام الدولة أو الحكومة. فهو يعطي للإنسان حق العبادة الحرة غير المقيدة التي لا تسيء للأديان والمذاهب الأخرى . بل تحترمها وتحميها من أي تجاوز على اتباعها. ومهمة الدولة في النظام الديمقراطي أن تمنع أي إساءة لأي إنسان أو رجل دين . بل لهم كرامتهم وموقعهم المحترم في المجتمع ومن جانب الدولة والحكومة. لا تعارض بين الديمقراطية وحقوق الأديان وأتباع الأديان . ولكن حين يسعى البعض إلى استخدام الدين في شؤون الدولة مما يثير مشكلات للأديان وأتباعها وللدولة في الوقت نفسه. ولهذا فإن المجتمع المدني يفصل بين الدين والدولة ويجيز الدين حق العمل الاجتماعي الخيري ومساعدة الناس الضعفاء والمحتاجين ويمنحهم القوة الروحية التي يحتاجها المتدينون من الناس.

لقد مرت الدول الاشتراكية بتجارب كثيرة عبرت عن وجود تعارض شديد بين ممارسات تلك الدول والديمقراطية أو المجتمع المدني. إذ أنها جسدت عدة مسائل تتناقض مع الديمقراطية منها مثلاً حكم الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم الأكبر. وهو الحزب الشيوعي. وغياب التعددية الفكرية والسياسية وتقييد الحريات العامة وحقوق الإنسان السياسية والاجتماعية . أي فرض دكتاتورية سميت بدكتاتورية البروليتارية. وهو خطأ كبير. إذ أن الديمقراطية تتعارض مع أي شكل من أشكال الدكتاتورية. ومن حيث المبدأ كان يفترض أن لا تتعارض الاشتراكية. لأنها تعني العدالة الاجتماعية. مع الديمقراطية. وما جسدته تلك الدول خيب الآمال. ولكن الليبرالية الجديدة التي تمارسها الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة لا توفر بدورها الديمقراطية المناسبة بل تتعارض معها على مستوى بلدانها وعلى مستوى علاقاتها مع الدول النامية وفي المحافل الدولية. ولهذا نجد ان هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء جداً والفقراء جداً. ولكن النظام الديمقراطي يفترض فيه. حين يقترن بالحرية الواعية لحقوق الإنسان. أن يوفر العدالة الاجتماعية ويحافظ على علاقات مناسبة في المجتمع.

من هنا فالديمقراطية هي الشكل المناسب للعراق ولإقليم كردستان. فإضافة إلى أنها توفر الأرضية المناسبة لتطور الفرد من خلال التعليم والدراسات المهنية والتثقيف المستمر والتأهيل غير المنقطع . وتطوير الاقتصاد الوطني واستثمار أفضل للموارد المالية والخامية المتوفرة لدينا وتحسين مستوى الفرد ومشاركته في الحكم ورقابته على أجهزة الدولة والإقليم. ولكن هذه الديمقراطية لا تنشأ دفعة واحدة . فإنها تتطور بتطور المجتمع وحياته الاقتصادية والاجتماعية وثقافته. كما أن الجهل نقيض الحرية والديمقراطية . وبالتالي لا بد من مكافحة الجهل والأمية العامة والسياسية لكي ينشأ لدينا مواطن يدرك حريته ويحترمها ويحترم حرية الآخرين ويتعامل معها بشكل إنساني وعقلاني. ويفترض أن يتجلى ذلك في ممارسات الدولة وأجهزتها الحكومية ومؤسساتها المختلفة. فالنظام الديمقراطي هو الصيغة المناسبة لبلادنا في المرحلة الراهنة والعقود القادمة.

لقد تخلص إقليم كردستان في الماضي القريب من أبشع دكتاتورية عنصرية دموية عرفها تاريخ العراق الحديث. ألا وهي دكتاتورية البعث وصدام حسين بعد أن دامت الهيمنة على كردستان من قبل هذا الحزب طيلة ٢٣ سنة . أي حتى عام ١٩٩١, بيد ان الإقليم لم يمتلك حريته وإمكانيات تطوره حتى سنة ٢٠٠٣ حين سقط النظام الاستبدادي وأصبحت كردستان قادرة على البدء ببناء حياتها الجديدة. فنحن إذن على طريق بناء مجتمع جديد نريد له أن يكون مجتمعاً مدنياً حديثاً وديمقراطياً. وبناء هذا المجتمع لا يأتي بين ليلة وضحاها لا بل يستغرق زمناً طويلاً ويتقدم تدريجياً نحو الديمقراطية مع التقدم الاقتصادي والتعليمي والثقافي أو البشري الاجتماعي عموماً. المجتمع المدني يتطور عبر ممارسة عدة سياسات. سياسة حكومية تفصل بين الدين والإدارة الحكومية وتقيم منظمات المجتمع المدني وتستند إلى الحياة الدستورية ودولة القانون ومشاركة الناس في الحكم . وسياسية تنموية بشرية سريعة وواعية وكثيفة تجد تعبيراً في التعليم والحياة الثقافية . وسياسة اقتصادية موجهة لتوفير قاعدة مادية لتنوع مصادر الموارد المالية والدخل وتوفير العمل لكل القادرين عليه وتحسين ظروف الحياة والعمل . وسياسة منفتحة على دول العالم وحضاراته ومقومات تطوره . وسياسة واعية لأهمية ودور الإعلام في حياة الفرد والمجتمع. ويقف إقليم كردستان على هذا الطريق وبدأ حديثاً للسير فيه وسيحتاج إلى فترة زمنية غير قصيرة لتطوير العلاقة المناسبة بين النظرية والتطبيق . بين ما يسعى إليه وما هو قائم. إن تغيير نظرة الإنسان إلى نفسه ودوره وواجباته وحقوقه . إلى العمل وإلى القانون والحكومة هي التي يفترض أن تتغير إذ بتغيرها يتغير وعيه ويتطور الإنسان من خلال افراده وليس من خلال إجراءات الحكومة وحدها.

إن مجتمعنا الكردستاني يتطلع اليوم إلى إقامة مجتمع مدني ديمقراطي. وهو ما نعمل هنا في كردستان من أجل وضع اللبنات الاولى له ومن ثم تطويره وتكريسه.

حول الكُرد الفيلية ورسالتي إلى السيد نائب رئيس الجمهورية

كاظم حبيب
كاتب

أشير هنا على أهم ما جاء في هذه الرسالة :

"الكُرد الفيلية . وفق ذاكرتي التي تمتد قرابة السبعين عاماً . وذاكرة والدي . ونحن عربيان . شكلوا جزءاً من النسيج العراقي . سواء أكان ذلك في إطار الدولة الأموية أم الدولة العباسية وكذلك في ظل الدولة العثمانية. وهم عشائر كردية تعيش في منطقة حدودية بين العراق وإيران . وبالتالي كان التنقل بين الإمبراطوريتين قائماً على قدم وساق.

وحين تقررت الحدود العراقية – الإيرانية أصبح جزء من أرضهم وسكانها ضمن الحدود العراقية . وأصبح الجزء الآخر ضمن الحدود الإيرانية. ليس في نيتي استعراض تاريخ الكرد الفيلية . فهناك الكثير من الكتب التي تبحث في عشائرهم ومواقعهم . ولكن أرغب في إثارة مشكلتهم معكم.

هؤلاء الناس عملوا في العراق على امتداد قرون طويلة وعاشوا بين ظهرانينا وساهموا في بناء العراق . كما ساهموا في بناء الدولة الحديثة التي تأسست في عام ١٩٢١ . شاركوا في إنتاج وتكوين الدخل القومي العراقي وفي تطوير الصناعة والزراعة والتجارة والعلوم والأدب والفن بمختلف مجالاته . ومنه الموسيقى والرسم والمسرح. وكان بينهم العالم والمهندس والطبيب والرياضي والكاسب والتاجر والفلاح والحمال والعطار والبقال والطالب والمعلم ..الخ. وهؤلاء الناس الطيبون تعرضوا إلى ظلم بالغ لا يمكن أن يتقبله أي ضمير إنساني حي وترفضه كل الشرائع السماوية ولوائح حقوق الإنسان. وكانت أسوأ المظالم تلك التي نزلت بهم في فترة حكم البعث . وخاصة في فترة حكم صدام حسين . حين هجروا بأعداد غفيرة حقاً قبل الحرب العراقية –الإيرانية وفي أثنائها . وأسقطت عنهم الجنسية العراقية وصودرت أموالهم المنقولة وغير المنقولة وزج بشبيبتهم في السجون ولقوا الموت على أيدي الأجهزة القمعية . كما أُرسل الآلاف منهم إلى الصفوف الأمامية في جبهات القتال ولقوا حتفهم في تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات عجاف.

إن هؤلاء الناس . سواء من عاد منهم إلى العراق أم من لا يزال ينتظر العودة . يستحقون كل دعم ومساعدة . يستحقون حل مشكلاتهم الكبيرة . وخاصة في ما يخص استعادتهم لجنسيتهم العراقية التي سلبت منهم جوراً . وعودتهم إلى الوطن معززين مكرمين واستعادتهم لدورهم أو تعويضهم عنها وكذلك محلات عملهم والأموال التي صودرت منهم وإعادة الاعتبار لمن سقط منهم قتيلاً وشهيداً في ساحات الحرب أم في السجون والقبور الجماعية."

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٨ توجهت برسالة شخصية إلى السيد نائب رئيس الجمهورية الأستاذ طارق الهاشمي راجياً منه المساعدة والمساهمة في معالجة مشكلات العائلات الكردية الفيلية التي تعاني مصاعب جمة . سواء تلك التي عادت إلى العراق أم تلك التي لا تزال تعيش في إيران أم في بقية الشتات العراقي كجزء مهم من مشكلات اللاجئين العراقيين المتراكمة. وقد تمنيت أن أحصل على جواب على تلك الرسالة . خاصة وان الأخ الأستاذ الهاشمي لا يحتل منصب نائب رئيس الجمهورية حسب . بل هو رئيس الحزب الإسلامي وعضو في جبهة التوافق العراقية . وله قدرة في التأثير لا على صنع القرارات العراقية حسب . بل وفي تنفيذها من جهة كما أن لكل مواطن الحق في مكاتبة الشخصيات السياسية العراقية وينتظر منها جواباً على رسالته من جهة أخرى. وقد شاطرته الموقف حول أهمية وضرورة إطلاق سراح أولئك الناس الذين اعتقلوا لأسباب كثيرة . عدا الذين ارتكبوا جرائم قتل بشعة . إذ أن العفو يفترض أن يمس المتورطين بأفعال غير مناسبة . إذ أن الأبرياء ليسوا بحاجة إلى عفو . بل يفترض إطلاق سراحهم فوراً وتعويضهم عما لحق بهم من حيف دون مبرر. إضافة إلى وجود قضايا أخرى طرحت في مذكرة الأستاذ الهاشمي التي وَجدتُ أن له فيها الحق أيضاً ما دامت لا تعبر عن أجواء طائفية. ولكن لم أحصل على جواب برغم إرسالي إياها على العنوان المعطى لنا في موقعه الخاص لمراسلته عليه ومرور ثلاثة أسابيع على توجيه الرسالة بالبريد الإلكتروني وقناعتي بوصولها . مع إدراكي بالمشغوليات الكبيرة التي تواجه الأستاذ الهاشمي في واقع العراق الراهن

ثم استكملت هذه الرسالة بالفكرة التالية:

" إن معرفتي بالكُرد الفيلية تعطيني الحق بالقول بأنهم يشكلون جزءاً أصيلاً من هذا الوطن الحبيب . وأنهم مخلصون لهذا العراق ولأهله وبعيدون كل البعد عن التهمة التي وجهت لهم في كونهم يمكن أن يصبحوا يوماً عيوناً وعوناً لإيران على العراق. إنهم لا يختلفون عنكم وعني وعن ملايين العراقيين من مختلف القوميات والأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية والسياسية في إخلاصهم للوطن وحبهم للرافدين وعشقهم لبغداد وحنينهم لها . إنهم بنات وأبناء هذا الوطن . كما هو حال أهل باب الشيخ والأعظمية والكاظمية والكرادة والرصافة والكرخ والعمارة وديالى والرمادي والفلوجة والسليمانية وأربيل والبصرة والموصل وبقية مناطق العراق الأخرى".

ولم أخف عن نائب رئيس الجمهورية حقيقة الحديث الذي يجري في الداخل والخارج والذي ذكرته وفق الصيغة التالية:

"إن بقاء ملف هؤلاء الناس مغلقاً وبدون حل جدي وسريع لمشكلاتهم يجير عليكم باعتبار حزبكم وبعض القوى الأخرى معكم تقف بوجه حل هذه المشكلة. أملي أن لا يكون هذا صحيحاً".

ثم أنهيت هذه الرسالة بما يلي:

"أتمنى عليكم أن تتبنوا هذه المشكلة وتسعوا إلى حلها وتبذلوا الجهد الجاد والضروري وتضطلعوا بمسؤولية الدفاع عن هؤلاء المحرومين . وستذكرون بالخير دوماً لمشاركتكم في حل معضلة جزء أصيل من سكان العراق.

ثم ختمت هذه الرسالة بما يلي:

" أرجو لكم موفور الصحة والموفقية والنجاح في المشاركة في إخراج العراق من محنته الكبيرة الراهنة".

هذه هي رسالتي وهذه هي المشكلة التي رجوت السيد نائب رئيس الجمهورية العراقية الأستاذ طارق الهاشمي . المشاركة في معالجتها . وهي ليست قضية شخصية تمسني أو تمس عائلتي . ولكني أدافع عن حق مواطنات ومواطنين من هذا الوطن عوملوا بقسوة وشراسة وقتل وتهجير وسجن وموت وسلب ونهب يحتاجون إلى دعم من كل العراقيات والعراقيين. والآن أتوجه بمضمون هذه الرسالة إلى جميع السادة المسؤولين في العراق . سواء أكانوا في رئاسة الجمهورية أم في رئاسة الوزراء أم في المجلس النيابي العراقي أم في رئاسة الإقليم ومجلس وزراء الإقليم ومجلس نوابه . إلى كل الناس الشرفاء لكي يعملوا من أجل اتخاذ المواقف المناسبة لتسريع حل مشكلات هذه الشريحة الرائعة من بنات وأبناء العراق الطيبين. أتمنى على الجميع أن يساندوا ذلك.

إن وَجدَ بعض الأخوات والأخوة ضرورة تحويل مضمون هذا المقال إلى نداء . بعد صياغته بشكل مناسب . يتم التوقيع عليه من بنات وأبناء الشعب العراقي في الداخل والخارج ليصبح مضبطة توجه إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء وكل الجهات المسؤولة في العراق . فسأرحب بذلك أجمل ترحيب.